

رأي الإخوان : المعارضة مجتمعة تمثل رقما صعبا في حالة الحراك داخل المجتمع المصري



الأربعاء 28 يوليو 2010 12:07 م

2010 / 7 / 28

مازالت أصداء لقاء فضيلة المرشد العام للإخوان المسلمين بممثلي الأحزاب والقوي السياسية المختلفة تحتل مساحة في المشهد السياسي والإعلامي المصري، حول جدوي هذا اللقاء ومدى التوافق بين المشاركين فيه، وهو ما يتوأكب أيضا مع الحديث عن الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة وشكل المشاركة فيها.

وعلي الصعيد الخارجي تزايد الحديث عن تحريك عملية السلام المزعوم الميته من الأساس ونقل المفاوضات العيثية من غير المباشرة إلى المباشرة، وهو ما توأكب أيضا مع زيادة الحديث عن تحميل حزب الله في لبنان مسؤولية مقتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري مما يهدد بإشعال الحرب في المنطقة كلها، وأمام هذا كله يوضح الإخوان رأيهم في الآتي:

أولا علي الصعيد الداخلي:

يؤكد الإخوان المسلمون أن محاولات وسائل الإعلام المحسوبة علي النظام الحاكم التقليل من شأن اللقاء المشترك بين الإخوان والقوي السياسية والمستقلة الفاعلة في مصر إنما يعبر بشكل واضح عما يمكن أن نقوم به من أجل إصلاح الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مصر، وانا - مجتمعين - نمثل رقما صعبا في حالة الحراك التي يشهدها المجتمع المصري، وهو ما يتطلب أن تواصل هذه القوي جهودها وتجنب خلافاتها وان تعتبر الاجماع علي مطالب الإصلاح هو التحدي الذي يجب أن تثبت فيه رغبته في تعديل مسار الوطن الذي انحرف بمصر إلي مستنقع الأزمات الداخلية والخارجية.

يواصل الإخوان المسلمون دعوتهم للشعب المصري إلي التفاعل بشكل أكبر مع حملة التوقيعات علي مطالب الإصلاح السبعة ورغم أن عدد الموقعين حتي كتابة هذه السطور تجاوز الربع مليون توقيع علي موقع " توقيعات أون لاين " و84 ألف توقيع علي موقع الجمعية الوطنية للتغيير إلا أن أمل الإصلاح لا يزال يحتاج إلي تحرك جاد من مختلف طوائف الشعب لدعم هذه المطالب، حتي يعلم النظام الحاكم ومن يدعمه أن للشعب المصري رأيا في واقعه ومستقبله، وان عملية نقل السلطة من خلال التوريث تحت غطاء انتخابات مزورة ودعم دولي أمر لن يقبله الشعب المصري الذي يتطلع إلي الحرية والعدل والمساواة.

يحذر الإخوان المسلمون من موجة الغلاء التي اجتاحت الأسواق المصرية وخصوصا أسعار اللحوم والدواجن مع اقتراب شهر رمضان المبارك، وبيري الإخوان أن غياب الرقابة الحكومية وسيطرة المصالح الشخصية والاحتكارية علي مقدرات الوطن هي السبب الرئيسي لانفلات الأسعار، وفي النهاية يتحمل المواطن المصري المزيد من الغلاء في ظل رواتب ضعيفة وميزانيات مهترئة لا تستطيع أن تفي بمتطلبات الحياة أو المعيشة الكريمة.

ثانيا: علي الصعيد الإقليمي والدولي:

يري الإخوان المسلمون أن الزيارات المتوالية التي يقوم بها رئيس وزراء الإجمام الصهيوني للزعماء والقادة العرب من أجل التسويق للمخططات الصهيونية لحل القضية الفلسطينية بالشكل الذي يدعم السطو علي حقوق الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، يجب أن يواكبها تحركات شعبية في العالمين العربي والإسلامي لرفض مخططات الاستيلاء علي المقدسات الإسلامية والمسيحية وتهويد القدس الشريف واستمرار الحصار الجائر علي قطاع غزة وعزل الضفة الغربية وعودة اللاجئين ودعم خيار المقاومة باعتباره الخيار الوحيد للشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه ومقدساته، كما يهيب الإخوان بالكتاب والمفكرين وصناع الرأي في عالما العربي والإسلامي ألا يغفلوا حق القضية الفلسطينية وأن يوضحوا للرأي العام خطورة المرحلة التي تمر بها القضية، واهمية دعم خيار المقاومة المشروعة.

يطالب الإخوان المسلمون الفرقاء اللبنانيين بالحد في التعاطي مع التسريبات الإعلامية التي بدأت تزيد وتيرتها فيما يتعلق بنتائج التحقيقات في مقتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، ويطالب الإخوان المسلمون الأحزاب والتيارات اللبنانية لليقطة والحيطة من السم الذي يتم دسه في غسل العدالة والتحقيق الدولي، ولذلك يجب أن يحافظ الجميع علي وحدة الشعب اللبناني وعدم جر البلاد لحرب داخلية مرة أخرى،

وبخاصة في ظل التحرك الصهيوني في الإعلام الدولي لإيقاظ الفتن النائمة لدعم المخطط الصهيوني في إشعال النيران في المنطقة العربية كلها.

يؤكد الإخوان المسلمون أن الموقف الرسمي المصري من قضية انفصال الجنوب السوداني لم يصل لمستوي الحدث، حيث يتطلب الوضع أن يكون الموقف أكثر وضوحاً في رفض انفصال الجنوب لما يمثله ذلك من خطورة علي الأمن القومي المصري بشكل خاص والأمن القومي العربي بشكل عام نتيجة التوغل الصهيوني في القرن الإفريقي ومنايع النيل، وهو ما يتطلب تحريك مصري للدور العربي لدعم الموقف السوداني سياسياً واقتصادياً.

يرفض الإخوان المسلمون التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي المصري تحت غطاء دعم الديمقراطية ورفض الإخوان المسلمون تدخل الكونجرس الأمريكي بفرض قوانين على شعوب أخرى، ويطالب الإخوان المسلمون النظام المصري بالاستجابة للمطالب الشعبية الخاصة بحرية تكوين الأحزاب والانتخابات الحرة واحترام حقوق الإنسان .